

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٤٤

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد حمود
	أنغولا	السيد كاسيميرو
	تشاد	السيد أمير
	شيلي	السيد أولغوين سيغاريو
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد دامبروسكاس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

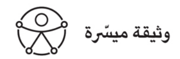
جدول الأعمال

لأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1533612 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السفير جيرارد فان بوهيمن، الممثل الدائم لنيوزيلندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات.

أعطي الكلمة الآن للسفير فان بوهيمن.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أوضحت في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في حزيران/يونيه إلى المجلس (انظر S/PV.7463)، الكيفية التي تطور بها التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والجهات المرتبطة به خلال السنة الماضية. كما تناولت الكيفية التي تصدت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، لهذا التهديد المتنامي.

ومنذ ذلك الحين، قدم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تقريرين إلى اللجنة: التقرير الأول، عملا بالقرار ٢٢١٤ (٢٠١٥)، عن التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة وما يرتبط به من جماعات في ليبيا، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف أيضا باسم داعش، وأنصار الشريعة؛ والتقرير الثاني، عن أثر التدابير الواردة في القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) ضد تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وتشكل النتائج المستخلصة من هذين التقريرين أساس إحاطتي الإعلامية اليوم. كما سأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بشأن الأعمال العامة للجنة.

قدم فريق الرصد تقريره عن خطر الإرهاب في ليبيا إلى اللجنة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأفهم أنه، نظرا لتأخر الترجمة، فإن التقرير سيكون متاحا بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. كما وافقت اللجنة على عدة إجراءات استنادا إلى التوصيات التي قدمها فريق الرصد في تقريره.

وقبل تعميم التقرير، سأقتصر على بعض الملاحظات الرئيسية. خلص التقرير إلى أنه في حين أن التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة والجهات المرتبطة به، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، ليس جديدا، فإن الحالة الراهنة تشير إلى احتمال زيادة مستوى التهديد. تمثل ليبيا أرضا خصبة للجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة لتستغل بشكل انتهازي الحالة الصعبة أصلاً وتعقدها.

إن ليبيا أيضا ذات قيمة من الناحية الاستراتيجية لهذه الجماعات الإرهابية. فموقعها الجغرافي في أفريقيا وقربها من جنوب أوروبا هام. كما أنها بوابة إلى الصحراء التي تمتد إلى عبر عدد من البلدان الأفريقية، وتمتلك موارد نفطية هائلة، وتتوافر فيها الأسلحة على نطاق واسع والأمن الداخلي فيها ضعيف. ولا غرابة في أن ليبيا لا تزال تجتذب أعدادا كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويخلص التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا هو التنظيم الوحيد المعروف حتى الآن المرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يستفيد من دعم وتوجيه تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق. ويشير التقرير أيضا إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يقدر قوامه بنحو ٢ ٠٠٠ إلى ٣ ٠٠٠

مقاتل، يمثل تهديدا واضحا في الأجلين القصير والبعيد. وتنظر القيادة المركزية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى ليبيا باعتبارها فرصة سانحة للتوسع في ما تسميه الخلافة.

وتسيطر على أراض في سرت وضواحيها ولها خلايا إرهابية في العديد من المدن الليبية، بما في ذلك دارنا، مما يدل بوضوح على أنها ت نوي السيطرة على أراض إضافية. وقد تمكنت من شن هجمات في الكثير من أجزاء البلد الأخرى. ولم يتم بعد تحديد العديد من الأفراد المشاركين في هذه الهجمات، وكبار قادة داعش في ليبيا. ولتوسيع نطاق تدابير الجزاءات ليشمل أولئك الأفراد، فإننا سنحتاج إلى أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم المزيد من المقترحات إلى اللجنة بشأن إدراج الأسماء على القائمة.

هذه بعض العوامل المُخَفِّفَة من شدة الخطر الذي تشكله داعش في ليبيا. وتفتقر داعش حاليا إلى التأييد الشعبي ويعتبرها السكان المحليون تنظيما إرهابيا أجنبيا دخيلا على مجتمعاتهم المحلية. وبالتالي، فإن داعش في ليبيا يعتمد كثيرا على دعم المقاتلين الإرهابيين الأجانب الوافدين والعائدين. وتود اللجنة أن تذكر الدول الأعضاء أن المعلومات المسبقة عن المسافرين يمكن أن تيسر الكشف عن تنقل الأفراد المدرجين على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وينبغي للدول الأعضاء أن تمارس اليقظة بشأن سفر الأفراد إلى ليبيا. وبصفتي الرئيس، سأثير مع أصحاب المصلحة المعنيين إمكانية عقد اجتماع مشترك لتحليل أي ثغرات من حيث القدرات في ليبيا، بما في ذلك مسائل مراقبة الحدود، ولمناقشة سبل معالجة تلك الثغرات.

وأخيرا، وفيما يتعلق بليبيا، يلاحظ التقرير بأن التنظيمات الإرهابية الإقليمية القائمة منذ أمد بعيد، مثل أنصار الشريعة، ولا سيما أنصار شريعة دارنا، قد ضعفت منذ إنشاء داعش. لكنها تواصل العمل واستخدام ليبيا كقاعدة.

أنتقل الآن إلى أثر التدابير المفروضة في القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). في آب/أغسطس، قدم فريق الرصد إلى اللجنة تقييمه لأثر التدابير الواردة في القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥). وموجز تقييم الذي أعده الرئيس عُمم على المجلس في ٢٥ أيلول/سبتمبر ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للجنة. كما وافقت اللجنة على العديد من الإجراءات استنادا إلى توصيات فريق الرصد. وهي تروم إلى حد كبير إذكاء الوعي بالتهديدات التي تشكلها داعش وجبهة النصرة، لا سيما فيما يتعلق بالتمويل، وتقترح السبل التي يمكن بها للدول الأعضاء والقطاع الخاص تنفيذ التدابير المطلوبة.

وقد ركزت التدابير الواردة في القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) لمنع تمويل داعش وجبهة النصرة على القضاء على مصادر إيراداتهما الرئيسية، أي تهريب النفط، ونهب الآثار والاتجار بها، والاختطاف طلبا للفدية، والهبات غير القانونية. واعتبر فريق الرصد أن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) كان له أثر في زيادة الوعي بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة من جانب الدول الأعضاء، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقيام داعش بتهريب الآثار والوصول إلى النظام المالي الدولي. غير أن فريق الرصد حدد مجموعة من التحديات الكبرى التي عقدت فعالية تنفيذ التدابير، بما في ذلك صعوبة تحديد مصدر الكميات المضبوطة من النفط الخام والآثار. كما لاحظ فريق الرصد أنه سيكون من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لأثر القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بعد مجرد خمسة أشهر على اتخاذه.

وفي سبيل تقديم المساعدة، أصدرت اللجنة مذكرة، متاحة أيضا على الموقع الشبكي للجنة، توجز التحديات ويقترح بعض الحلول. وبتوجيه من اللجنة، يعد رصد الفريق حاليا مذكرة بشأن المساعدة التقنية للكيانات التجارية بشأن تهريب داعش للنفط والآثار. وهناك إجراءات أخرى قادمة اتفقت عليها اللجنة، مثل إنشاء أداة للتقييم الذاتي الطوعي والتواصل مع الجهات الفاعلة الإنسانية.

وأود الآن أن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة عن ثلاثة مجالات من عمل اللجنة بشكل عام. أولا، في أيلول/سبتمبر، توسعت قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة بإدراج أسماء ٢٠ فردا إضافيا، معظمهم مرتبط بداعش. ويجسد هذا الأمر التهديد المتزايد الذي تشكله داعش والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاقتراح إدراج أسماء أخرى في القائمة. وتتضمن قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الآن ٢٤٧ فردا و ٧٤ كيانا.

ثانيا، إن أمينة المظالم الجديدة لنظام الجزاءات بموجب القرار ١٢٦٧، السيدة كاترين مارشي - أوهل، بدأت الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة في أوائل تموز/يوليه. وكانت هناك أيضا بعض التغييرات في تشكيلة فريق الرصد. وأود أن أنوه بالعمل الشاق الذي قام به الفريق تحت قيادة منسقه بالنيابة، السيد هانز - جاكوب شنايدر، وهو العمل الذي اتسم بحسن توقيته وجودته العالية.

وأخيرا، أعتزم عقد جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة أخرى للدول الأعضاء المهتمة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى غرار الإحاطة الإعلامية المفتوحة التي عقدت في نيسان/أبريل من هذا العام، أعتزم أن أجعلها مناقشة تفاعلية غير رسمية بشأن أعمال اللجنة. وأشجع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة والاتصال بالرئيس أو باللجنة مسبقا للاستفسار عن المسائل التي ترغب في الحصول على معلومات بشأنها. ونتوقع أن تكون المناقشة مفيدة على وجه الخصوص لأنها ستعقد قبيل الاستعراض المقبل في كانون الأول/ديسمبر لولاية نظام الجزاءات عملا بالقرار ١٢٦٧.

في الختام، من المهم أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى ليبيا وجيرانها في الكفاح ضد تنظيم القاعدة، وداعش والمرتبطين بهما. ومواجهة داعش وجبهة النصرة في العراق وسوريا يجب أن تظل من الأولويات القصوى للمجلس وأعضائه. ولنجاح مسعانا المشترك، من الحاسم أن نشجع جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل للتدابير التي تعتمدها هذه الهيئة ودعمها وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير فان بوهيمن على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.